

تحركات عمالية

ينفذ عمال الفاتورة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي اعتصاماً أمام المبنى الرئيسي للضمان الاجتماعي في منطقة وطى المصيطبة عند الثانية من بعد ظهر اليوم الخميس، للمطالبة بحقوق عمال الفاتورة، وتثبيتهم في ملاك الصندوق الوطني للضمان. وأشاروا في بيان لهم إلى أن «هذا الاعتصام يأتي بتأييد ودعم وتحت مظلة وحماية الاتحاد العمالي العام في لبنان».

قرر عمال تشغيل وصيانة الأبار والشبكات والينابيع ومعالجة مياه الصرف الصحي في قرى شرقي بعلبك والمنطقة الشمالية، تنفيذ اعتصام اليوم الخميس بالتزامن مع اجتماع مجلس إدارة مؤسسة مياه البقاع - زحلة، ويطلب هؤلاء بدمجهم مع المؤسسة بناءً للرسم رقم 14916.

واصل موظفو مستشفى رفيق الحريري الحكومي الجامعي تحركاتهم للمطالبة برواتبهم المستحقة منذ شهر، ونفذوا أمس اعتصاماً أمام مدخل المستشفى، وأقفوا المدخل الرئيسي للمستشفى لعشر دقائق. وقال منسق لجنة الموظفين سهيل ريا إن تعيين رئيس مجلس إدارة جديد هو الدكتور فيصل شاتيل لا ينهاي معاناتنا، ولم نلمس أي تطور إيجابي باتجاه قبض مستحقاتنا. وكرر المطالبة بتسديد الراتب والمستحقات المتأخرة، إيجاد آلية ثابتة لتأمين رواتب الموظفين على نحو ثابت وتسديدها مع نهاية كل شهر، النظر بقيمة المنح المدرسية المقدمة، التي لا تتجاوز الحد الأدنى أسوة بموظفي الضمان الاجتماعي وكهرباء لبنان، الاستفادة من اشهر 13 و14، اعطاء الموظفين خارج الملاك حقهم بالدرجات، بدءاً من تاريخ مباشرة عملهم (من دون مفعول رجعي)، تثبيت المياومين وضم خدمات السنوات السابقة، وحفظ حقوقهم عن ذلك، تبني مشروع إنشاء صندوق تقاعدي وتعاوضي وخفض عدداً لساعات من 44 إلى 40 ساعة».

(الأخبار)

جابت
النظاهرة
الوزارات
المحيطة
بمنطقة
العدلية
(مروان
طحج)



الاجتماعية، قبل أن تتابع سيرها باتجاه الإدارة المركزية للجامعة اللبنانية (بالمناصب) يستفيد العاملون في الجامعة من سلسلة الرواتب). وتتوقف النظاهرة أمام المبنى القريب لوزارة الصحة العامة، حيث منع الموظفون من الانخراط في الحراك ووقفوا يشاهدون رفاقهم من على الشرفات. «يللا يا شباب على وزارة الصحة هونيك كثير ضاغطين عليهم»، قال أحدهم، إلا أن القوى الأمنية المولجة بحماية المكان لم تسمح لهم بالاقتراب. امتهل المتظاهرون وعادوا أدراجهم باتجاه العدلية، فمقر الضريبة على القيمة المضافة التي كانت المحطة الأخيرة في هذا اليوم النقابي.

نوي الدخل المحدود»، ودعا إلى «البقاء على الجهوية للمشاركة في إضراب يومي 26 و27 الجاري، عند العاشرة أمام مقر الضريبة على القيمة المضافة في العدلية وأمام وزارة التربية في الأونيسكو». وحض حيدر الموظفين على المشاركة في اللقاء النقابي الذي تعقدته هيئة التنسيق عند الرابعة من بعد ظهر الإثنين المقبل في 26 الجاري. بعدها، يقرر المعتصمون السير في تظاهرة على وقع «شدوا الهمة الهمة قوية، شارك شارك، نحنا اليوم وبكرا وبعده، نحنا منبقي وهوي تارك». تجوب التظاهرة الوزارات الواقعة في محيط العدلية حيث كانت المحطة الأولى عند وزارة الشؤون

يجزم حيدر بأننا «لن ندع البنود التخريبية تمر مهما كلف الثمن، حتى لو أدى ذلك إلى شل العمل ووقف الإدارات»، مطالباً مجلس النواب بـ«التراجع عن هذا القرار وبسرعة». وسأل: «هل أردتم من وراء ذلك معاقبتنا على مطالباتنا خلال 3 سنوات بتصحيح رواتبنا؟»، قائلاً: «الاعتراف بالخطأ فضيلة، والرجوع عنه فضيلة أخرى». وأكد باسم المعتصمين «سنستمر في المطالبة بسلسلة عادلة ومنصفة، تساوي رواتبنا بباقي رواتب القطاعات الوظيفية الأخرى». وأوصى بـ«البقاء موحدين في الرابطة لأن المعركة طويلة»، مجدداً «رفض تمويل السلسلة من جيوب الفقراء ومن

الحياة، وتضرر بالعافية النفسية والصحية، كإطالة دوام العمل حتى الخامسة بعد الظهر». الأعداد الكبيرة للمشاركين تدفع رئيس الرابطة محمود حيدر إلى الارتجال والخروج عن النص المكتوب المعد سلفاً. يقول للمجموع: «نتنفضون اليوم لتقولوا للجميع إنكم بعد يوم كرامة الموظف لن ترضوا بأن تكونوا مكسر عصا لأحد، لتقولوا لهم: نحن أساس وحدة البلد ووحدة أبنائه، وإنكم ستكونون رأس حربة في محاربة الفساد والمفسدين وفي كشف أصحاب السمسات والصفقات وإنكم سنقومون بتعرية القلة القليلة من الموظفين الفاسدين».

تقرير

اللاجئون في لبنان يعانون من نظام الرعاية الصحية

وتُقت بعض حالات الانتهاكات المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين من سوريا، إلا أننا لم نتناول هذه النقطة بالتفصيل، ولكن سنكتب تقريراً عن الانتهاكات التي يتعرضون لها». لم يعجب الجواب فتاة فلسطينية كانت في القاعة «ليش هلق بدكن تلبشوا تكتبوا تقارير؟ منعنا من الدخول هو أكبر انتهاك».

خلص التقرير إلى أن أزمة اللجوء الحالية أدت إلى اتخاذ العديد من القرارات المؤرقة: على صعيد الحكومة اللبنانية، إن استضافة هذا العدد الكبير من اللاجئين ونقص التمويل أدى إلى زيادة الدين والبطالة وشح الموارد. أما على صعيد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن اعتماد الرعاية الصحية على المستوى الثاني والثالث مع تحديد معايير أهلية خاصة للاستفادة منها يمنع جزءاً كبيراً من اللاجئين من الحصول على رعاية صحية ملائمة. وأخيراً على صعيد اللاجئين السوريين الذين هربوا من الموت في سوريا، فهؤلاء يعانون من صعوبات صحية خطيرة لا يمكنهم تحمّل كلفة علاجها، ما يضطرهم إما إلى الاستدانة أو العودة إلى سوريا.

يستوفيهما للحصول على علاج في المستشفى. وحتى إن استوفى اللاجئ تلك الشروط، فسوف يُضطر حينها إلى دفع 25% من إجمالي التكلفة من جيبه الخاص».

اللاجئون الفلسطينيون في لبنان يمكنهم الحصول على خدمات الرعاية الصحية من خلال وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وليس من خلال المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. شكلت هذه النقطة موضوع جدل بين مسؤولي المنظمة ومجموعة من الفلسطينيين الذين حضروا المؤتمر، إذ اعترض هؤلاء على عدم اهتمام المنظمة بمعاناتهم، والشروط القاسية التي تفرضها الدولة اللبنانية على دخولهم، ما يعرض حياة الكثيرين منهم للخطر. بصوت غاضب وغضة خافتة سأل أحدهم من مخيم عين الحلوة «لماذا لا تلتفت المنظمات إلى معاناة الفلسطيني؟ نحن متنا من الجوع في اليرموك، تعرضنا لأبشع أنواع التمييز العنصري، ليس لدينا دولة تساعدنا ولا منظمات دولية نلجأ إليها. إلى من نذهب؟ هل نتحول إلى منظمات عسكرية كي يلتفتوا إلينا؟». جاءه الجواب أن «المنظمة

مديرة برنامج القضايا العالمية في منظمة العفو الدولية، أودري غوغران، إنه «حان الوقت كي يعترف المجتمع الدولي بتبعات تقاعسه عن توفير المساعدة الكافية للاجئين الفارين من النزاع في سوريا. وثمة حاجة ماسة تتطلب من البلدان أن تفي بتعهداتها على صعيد النداء الإنساني العاجل لتلبية الاحتياجات الخاصة بالأزمة

عارف ابن الـ12 عاماً تعرض لحروق بالغة في ساقيه لم يتمكن من علاجها

السورية». ويتصف نظام الرعاية الصحية في لبنان بارتفاع تكاليف العلاج فيه، لكونه تابعاً للقطاع الخاص في معظمه، الأمر الذي يدفع الكثير من اللاجئين إلى الاعتماد على الرعاية الصحية بالأسعار المدعومة التي توفرها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتؤكد غوغران أنه «جراء نقص الأموال، اضطرت المفوضية إلى فرض مجموعة الشروط التي يجب على اللاجئ أن

بينها رفض بعض المستشفيات إدخالهم، بما في ذلك حالات الطوارئ. قصص عديدة نسمعها عن عفا بعانيه هؤلاء، فتبرز قصة عارف ابن الـ12 عاماً الذي تعرض لحروق بالغة في ساقيه لم يتمكن من علاجها، فكان له أحد الخيارين: إما العودة إلى سوريا للعلاج أو الشلل التام. عارف، محمود، أمل، ديماء، وجمعة هم أبطال قصص مأساوية وثقها تقرير المنظمة ليوضح حجم العذاب الذي يعيشه السوريون، في واحدة من أكبر أزمات اللجوء في التاريخ.

أما المجتمع الدولي، المنهكم في السياسة، فيقف بعيداً عن مسؤولياته الإنسانية التي يجب أن تنصدر قائمة أولوياته. فقد أطلقت الأمم المتحدة نداءً لجمع 1,7 مليار دولار لأغراض عملها في لبنان خلال عام 2014، كجزء من مبلغ 4,2 مليارات دولار تخصص للاستجابة لاحتياجات اللاجئين السوريين عموماً، إلا أن جل ما تم تأمينه من المبلغ المرصود للبنان لا يتعدى 17%. هذا النقص في التمويل أدى إلى تفاقم الأوضاع سوءاً وازدياد حجم معاناة السوريين في لبنان كنتيجة مباشرة «للتقاعس المريب من طرف المجتمع الدولي». وتقول

أيضا الشوفي

أصبحت سوريا أكبر مصدر في العالم للاجئين. أما لبنان فهو البلد الأكثر استقبالا للاجئين، إذ تسجّل الأمم المتحدة يوماً دخول نحو 2500 لاجئ سوري وفلسطيني إلى لبنان. أزمة الهروب من الموت الذي يطارد الجميع في سوريا لا تنتهي مع تخطي الحدود؛ فبعد العبور واتخاذ صفة اللاجئ تبدأ معاناة العيش. يواجه هؤلاء العديد من المشاكل، أبرزها الحاجة الماسة للحصول على رعاية صحية ملائمة، ما دفع الكثير من اللاجئين الفقراء إلى اتخاذ خيارات خطيرة مثل العودة إلى سوريا للحصول على العلاج المطلوب.

هذه المعاناة شكّلت محور المؤتمر الذي عقدهت أمس منظمة العفو الدولية لنشر تقريرها حول اللاجئين السوريين تحت عنوان «خيارات مؤرقة: لاجئون سوريون بحاجة إلى رعاية صحية في لبنان». يكشف التقرير عن الصعوبات التي يواجهها اللاجئون السوريون في الحصول على الرعاية الطبية في لبنان، وتأثير ذلك في حياتهم، إضافة إلى الثغر الخطيرة على مستوى الخدمات الطبية، من